

الفصل الأول

مبادئ أولية

العناصر:

- ١- فكرة الدولة.
- ٢- سيادة الدولة.
- ٣- لمحة موجزة عن القوة.
- ٤- مفهوم القوة.

obeikandi.com

الفصل الأول

مبادئ أولية

١- فكرة الدولة:

كانت الدولة محور الدراسات السياسية منذ أيام اليونان حتي اليوم حيث عني الفلاسفة اليونان بالدولة المثلي، وانشغل المفكرون المسلمون بالدولة الشرعية أو بالخلافة، واستغرق المفكرون المسيحيون في مناقشة العلاقة بين الدولة والكنيسة، وتناول المفكرون المحدثون نشأة الدولة وسيادتها. ويدل هذا الاهتمام المتواصل بالدولة علي أن الفكر السياسي كان ينظر إلي السياسة علي أنها هي الدولة، وكان يعتبر علم السياسة أنه علم الدولة. ولا يزال بعض علماء السياسة حتي اليوم يعرفون علوم السياسة بأنها علوم الدولة، وذلك لأنها تبحث في التنظيمات البشرية التي تكون الوحدات السياسية في المجتمعات، ولأنها تبحث كذلك في تنظيم حكوماتها وفي فعاليات هذه الحكومات التي لها صلة بتشريع القوانين وتنفيذها، وفي علاقتها بالدول الأخرى، وهي تبحث كذلك في العلاقات التي تقوم بين الأفراد والتي تخضع لرقابة الدولة، وفي علاقات الأفراد أو المجموعات بالدولة نفسها.. وفي علاقات الدول بعضها ببعض، وتبحث كذلك في وجهة نظر

السلطة السياسية بالنسبة إلى حرية الفرد وحدودها كما تعنى بالموضوعات التى لها علاقة بصورة رئيسة فى الدولة والحكومة والقانون.

والدولة هى الشكل الأهم والأبرز للحياة الجماعية، وهى من صنع إرادة الإنسان وعقله، وهو يركز جهوده وأفكاره حول معضلة التنظيم السياسى وكيفية ديمومة هذا التنظيم أو الأسباب التى تؤدى إلى زواله. وتعتبر الدولة أشمل التنظيمات الإنسانية وأوسعها سلطانا، فهى "مؤسسة المؤسسات"، وهى المؤسسة الواصلة بين جميع المؤسسات الأخرى القائمة فى المجتمع القومى أو الدولى، فهى تشمل جميع المؤسسات دون أن تتضمن تحت أى منها، بل هى أصلب المؤسسات وأشدّها اتساقا وصرامة وإذا وصفت وصفا تحليليا ظهرت كمنظم عام لمؤسسات مترابطة، فهى المؤسسة الجسم وتعبّر عن نفسها بواسطة الأفراد أو الجماعات.^(١) وقد عرفت المجتمعات منذ القدم أشكالاً من السلطة السياسية المختلفة ورضيت أن تلجأ هذه السلطات إلى نوع من أنواع الاستخدام المنظم للقوة حماية للجماعة من الانفراط، وتحقيقاً للنظام وللاستقرار داخلها بعيداً عن الصراعات الفتوية أو الطبقية، فضلاً عن الحماية من المخاطر الخارجية.

وقد تطورت أشكال هذه السلطة السياسية وتعددت وسائل اكتسابها للشرعية، فاستندت أحيانا إلى الاعتقادات الدينية، كما اعتمدت فى أحيان أخرى على التفوق المادى والعسكرى لفئة من

(١) أفلاطون - كتاب الجمهورية لأفلاطون - ترجمة حنا الخباز - القاهرة - بدون

تاريخ ص ٦٩ وما بعدها.

فئات المجتمع علي فئات أخرى، ولعبت العوامل العرقية والقبلية والفئوية أدواراً متعددة ومهمة في تشكيل السلطات، كما كان للعرف وللتقاليد وللمعتقدات، بل للخرافات أدوار مستمرة في قيلم سلطة معينة، أو زوال أخرى.

أما الدولة المعاصرة فهي الشكل الحديث للسلطة السياسية في المجتمعات المعاصرة، ونجد جذورها في الأفكار السائدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر في أوروبا مع أفول الإقطاع وبداية بزوغ الممالك الوطنية، وجاءت الثورة الصناعية والاقتصاد الرأسمالي فأكدوا وجودها بهذا الشكل الحديث.

وتتميز الدولة المعاصرة عن أشكال الدولة السابقة بأهدافها والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن اعتراف الدول الأخرى لها بحدودها الإقليمية التي تتمتع داخلها بالسيادة المطلقة، فأما عن أهداف الدولة المعاصرة فهي تتعلق أساساً باستتباب الأمن والمحافظة علي الاستقرار وإقامة العدل، وأضيف إلي ذلك في فترات لاحقة تحقيق التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وأما عن وسائلها فهي تتمثل بشكل رئيس في السيطرة المنظمة علي مقاليد الأمور عن طريق استخدام القوانين المستندة إلي القوة المادية التي تمارسها أجهزة السلطة. أما الحدود الإقليمية والسيادة المطلقة فإنها تعني من ناحية أن الدولة تمد سلطاتها داخل حدود إقليمية محددة بحيث تطلق لها الحرية داخل هذه الحدود وتعني من ناحية أخرى استقلالها عن الدول الأخرى^(١).

(٢) د. عمر أحمد قدور - شكل الدولة وأثره في مرفق الأمن - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٧٧ - ص ٧٣ وما بعدها.

والحديث عن الدولة المعاصرة إنما هو حديث عن ظاهرة تاريخية حديثة نسبياً، فقد بدأت في الأصل في أوروبا ثم انتقلت منها بعد ذلك إلى مختلف البقاع، واستناداً إلى ذلك فيسعدنا أن نذهب إلى أنه علي الرغم من حداثة ظاهرة الدولة بشكلها المعاصر، إلا أنها ليست ذات شكل جامد بحيث أن شكلها الحديث قد بدأ وسوف يستمر علي ما هو عليه الآن إلى الأبد فمثلاً حدثت تطورات في الظروف والأوضاع قادت إلى تغيير أشكال الدول وأهدافها وسبل إدارتها، فقد تحدثت تطورات أخرى تفرض أنواعاً أخرى من الدول غير معهودة من قبل، وما ظاهرة النظام العالمي الجديد إلا ومضة من ومضات هذا التطور وكذلك فكرة الشرق الأوسط الكبير التي يجري الترويج لها مؤخراً .

وإذا ما أمعنا النظر في ظاهرة الدولة لوجدنا أنه علي الرغم من أن ظاهرة الدولة المعاصرة كانت استجابة للتطورات التي حدثت بوجه خاص في القارة الأوروبية مع تفكك الإقطاع وقيام الثورة الصناعية، إلا أنها بدأت تنتقل بشكل تدريجي إلى خارج هذا النطاق، وبدأت فكرة الدولة الأمة والتي تأخذ بفكرة المواطنة تنتشر في العديد من المناطق الأخرى غير الأوروبية بالرغم من اختلاف ظروف التطور الداخلي في هذه المناطق عن الظروف التي أدت في الأصل إلى تغيير ظاهرة الدولة وشكلها في أوروبا، فبدأ نموذج الدولة الأوروبية يفرض نفسه - منذ نهاية القرن السادس عشر - كنموذج عالمي تأخذ به معظم الدول، سواء تلك التي عرفت بواكر الثورة الصناعية في بدايتها مثل إنجلترا أو تلك التي عرفتها في فترات لاحقة مثل ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية

واليابان، أو حتي المستعمرات البعيدة والتي تمتعت بالاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن ذلك لم يمنع من أن يخضع شكل الدولة وطبيعتها لاختلافات ليست بالقليلة والتي ترجع إلي التاريخ الخاص لكل دولة وظروفها الثقافية والحضارية فضلاً عن طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيها، فالدولة المعاصرة في إنجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية ليست قطعاً هي نفس الدولة المعاصرة في البرازيل أو فيتنام أو إحدى الدول الأخرى الحديثة النمو.

وعند الحديث عن الدولة المعاصرة فإن هذا التعبير "الدولة" قد يقصد به أمور مختلفة، فقد يتسع معناه ليشمل المجتمع نفسه باعتبار أن الدولة هي التنظيم السياسي للمجتمع، وبالتالي يشمل كل المندرجين تحت هذا التنظيم من أفراد وهيئات ومؤسسات وأحزاب وحكومة، ولكنه قد يضيق فيقصد به المؤسسات الحاكمة في مقابل الأفراد والهيئات الخاصة، وفي هذا المعني الثاني يختلط اصطلاح الدولة بتعبير "الحكومة" بالمعني الواسع، وعندما يدور الحديث عن دور الدولة فإن المعني الثاني (الحكومة) يكون أقرب إلي أذهان العامة، بل وحتى إلي أذهان بعض المختصين باعتباره حديثاً عن دور المؤسسات الحاكمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والأمني ... إلخ.

٢- سيادة الدولة:

رغم اختلاف نظم الدول المعاصرة باختلاف الظروف المحيطة بها، فإنه يمكن القول بشيء من التجريد والتعميم إن

هناك قاسماً مشتركاً يمثل الخطوط الرئيسة للدولة المعاصرة رغم اختلاف الأشكال الواقعية للدول في كثير أو قليل عن هذا القاسم المشترك، وذلك بقدر ما تعكسه الظروف المحلية وخصوصية كل مجتمع وتميز القيم والمفاهيم والحضارات الذي ينعكس على أشكال الدول ونظمها.

وهناك اتفاق عام على أن أى تعريف محدد للدولة يجب أن يتضمن عناصر ثلاثة: هى الشعب والحدود والسيادة، ولا شك أن الحديث عن هذه العناصر يحتاج إلى بحث منفصل بحد ذاته، ولكن ما يهمنا فى هذا المجال هو أن نؤكد على ارتباط عنصر السيادة بالقوة، فالسيادة هى أخطر هذه العناصر، وهى تحدد طبيعة الدولة المعاصرة كما تربط علاقتها بالعنصرين الآخرين "الشعب والحدود"، إذ أن السيادة تحدد علاقة الدولة بمواطنيها من ناحية وحدود سيادتها الإقليمية من ناحية أخرى، فسيادة الدولة لا تباشر إلا على مواطنيها والمقيمين على أرضها، كما أنها محدودة بحدود الوطن، ولا سيادة للدولة خارج هذه الحدود.

وجوهر فكرة السيادة أو السلطة تكمن فى حق إصدار الأمر من قبل سلطات الدولة وواجب الطاعة من الجميع لهذا الحق، فالسلطة تملك الحق فى استخدام القوة المشروعة لتنفيذ أوامرها دون غيرها، وتعتبر هذه القوة مشروعة ومقبولة ولا يستند استعمالها إلى اعتبارات القوة المادية - الشرطة أو الجيش - فحسب، بل تتدخل فيه اعتبارات تاريخية ونفسية واجتماعية.

ومع تطور فكرة الديمقراطية بدأت الشرعية تظهر، وهى فكرة تتعلق بمدي قبول الأفراد لهذه السلطة أو السيادة، فلا يكفى لقيام السلطة فرض السيادة كأمر واقع وملموس، بل لابد أن يتبعها نوع من القبول العام أو الاتفاق العام حتي تتوافر لها الشرعية^(١).

وأصبحت فكرة السيادة بالنسبة للدولة فى تعاملها مع مواطنيها ليست مطلقة وليست مستبدّة، وإنما هى مرتبطة بقيود من بينها أن هذه السيادة مقيدة بالقانون الطبيعى والقانون الدستورى وحقوق الملكية، ووفق هذه الحدود تكون فقط السيادة مشروعة ومقبولة. وفى العصر الحديث ظهرت قيود أخرى على سلطة الدولة بعضها يرجع إلي تزايد الوعي بالحدود الدستورية وحقوق الإنسان، وبعضها يرجع إلي اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية متعلقة بتطور الاقتصاد العالمى وترابطه، فتضمنت سيادة الدولة المعاصرة فى المجال الاقتصادى عدة أمور أساسية منها^(٢).

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع.
- وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادى.
- وضع نظام قضائى لحماية الحقوق واحترام الحريات.
- فرض الضرائب.
- صك النقود ورسم سياسات الاستقرار الاقتصادى.

(١) د. بطرس غالى - د. محمود خيرى عيسى - مبادئ العلوم السياسية - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣ ص ١٣٨ وما بعدها.

(٢) د. حازم الببلاوى - دراسة عن مستقبل الدولة فى الوطن العربى - دار الشرق - القاهرة ١٩٨٩ ص ٤٥ - ٥٤.

٣- لمحة موجزة عن القوة:

تمثل القوة من الناحية النفسية وعبر التاريخ دافعاً داخلياً للإنسان. فالقوة تكمن في الرغبة في حفظ الذات والدفاع عنها، واستمرار بقائها وبلوغ أقصى درجة تمكن الإنسان من الوصول إلي ما يريد، وسد الحاجات الأساسية لديه.

كما تكمن في تعلق قلب الإنسان بما لدي غيره في بعض الأحيان، وإنقاص الحرمان الذي قد يعترى حياته، ثم يتسع الأمر إلي أن يشمل إشباع حاجاته غير الأساسية، فتحقيق الذات عند الإنسان لا يقف عند مجرد المحافظة عليه وعلي البيئة المحيطة به، لكنه يمتد ليشتمل علي رغبته في أن يؤكد ذاته عن طريق التأثير والسيطرة علي الآخرين وإشباع النزوع الأناني لديه وفرض مكانته الأمرة علي غيره، أو علي الأقل إبراز قوته لانتزاع اعترافهم بأهميته. وإذا ما انتقل الإنسان بهذا المفهوم إلي مجتمعه الأوسع نجد أنه دائم السعي إلي امتلاك عناصر القوة من خلال الاستحواذ علي المزيد من الموارد الطبيعية والاقتصادية اللازمة ليعيش عيشة ترضيه ويتفوق بها علي غيره إن أمكنه الأمر من ذلك، والتاريخ الإنساني كله مصداق لهذا النزوع بشكل أو بآخر والذي نتج عن تطوره حدوث تغيرات اجتماعية كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر في خلق أجواء مكنّت فئة أو جماعة أو طبقة اجتماعية معينة من السيطرة علي الآخرين أو علي باقي الجماعات داخل المجتمع، وقد تكون هذه التغيرات اقتصادية أو تكنولوجية أو ثقافية أو إحدي التغيرات الاجتماعية التي تؤثر علي بناء القوة في المجتمع.

ويمكن النظر لظاهرة القوة علي أنها ظاهرة تاريخية متواصلة التغير والتطور والنمو، وقد تجلت عبر مراحل التاريخ في صور متعددة، حيث استخدمت كوسيلة لتحقيق أهداف محددة ارتبطت كلها في ضرورات الحياة والحصول علي المزيد من القوة لمجابهة قوي الطبيعة والمجتمعات المعادية، والقدرة علي السيطرة والتحكم وتوجيه الصراعات وفقاً لمصالح الأسرة أو القبيلة أو الدولة فيما بعد.

وإذا عدنا إلي الحلقات الأولى لبدايات التاريخ نجد أن الصراع المبكر بين الجماعات البشرية الأولى كانت تحسمه قوة جماعة معينة في مواجهة قوة أخرى، وقد ارتبط ذلك بالحروب، فقبل فترة بروز ظاهرة المجتمعات والأمم كانت هناك فترة طويلة تميزت بالحركة غير المحدودة للبشر من مكان لآخر وذلك تحت ضغوط من قوي الطرد والجذب التي كادت أن تكون طبيعية صرفه، ثم انبثقت الصراعات بينهم حول المناطق التي تلبى بجهدهم أقل - احتياجاتهم الأولية. وغالبا ما كانت تلك الصراعات تنتهي بفوز جماعة منهم بالمنطقة المتنازع عليها وإبعاد الآخرين عنها، وأغلب هذه الخلافات كانت خلافاً جغرافية أدت إلي اندلاع الصراعات بين الجماعات البشرية الأولى^(١)، ودفعتهم إما إلي الاستقرار أو إلي الترحل إلي مناطق أخرى.

وهناك شبه اتفاق بين علماء الاجتماع السياسي علي أن عملية بناء القوة كانت تأتي من خلال احتلال فرد من الأفراد أو جماعة

(١) د. عمر الفاروق سيد رجب - قوة الدولة - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٩٩٢ ص ٧

وما بعدها.

من الجماعات مكانة ونفوذاً بين أفراد القبيلة أو الجماعة، ثم تتدرج تلك الجماعة أو القبيلة في الارتقاء إلى أن تصل إلى مرحلة تتسيد بها على غيرها من القوي الموجودة فتصبح بذلك هي القوة المحركة الأساسية لغيرها من الجماعات والقبائل الأخرى، ونقطة تقاطع التنظيمات السياسية والاقتصادية داخل المجتمع.

وتظهر القوة في الروابط على شكلين أولهما تنظيمي كسلطة يمارسها التنظيم الرسمي، وثانيهما غير تنظيمي وهي قوة الروابط غير الرسمية ويتوقف قيام بل واستمرار النظام الحاكم في الدولة على القدر الذي يتاح له من القوة، بينما تعطى القوة الطرف الذي يمسك بزمامها في المجتمع قدراً أكبر من الاستجابة لتطلعاته، فالقوة المادية والمعنوية هي الأساس الذي يقوم عليه بناء الرابطة بين الحاكم والمحكوم، وبين الجماعات وبعضها البعض، فما المحكوم بقادر على جذب انتباه الحاكم وانتباه غيره من أعضاء المجتمع ما لم يتمتع بقدر كاف من القوة، ولا يمكن للسلطة الحاكمة أن تقوم دون أن تمارس القوة ممثلة في الإكراه كإجراء نهائي عند الاقتضاء.

فالقوة تمثل في حقيقتها ظاهرة عامة في المجتمعات الإنسانية، وهي توجد في جميع القطاعات النظامية داخل المجتمع وتكون كامنة في الروابط التي تربط المجتمع غير النظامي، ولكنها لا تتحول إلى قوة وسلطة إلا في التنظيم الرسمي. والقوة في التنظيم غير الرسمي تعتمد على المكانة الاجتماعية، إذ يتفاعل الأفراد في هذا السياق وفقاً للمفاهيم المرتبطة بالمكانة التي يشغلونها، فضلاً عن ذلك التفاعل الشخصي فيما بينهم، وإذا ما

تداخلت الأدوار التي يلعبونها تنشأ الجماعات الفرعية التي تمارس ضغوطا غير منظورة علي التنظيم وعلي المعايير التي يمكن أن يتولد عنها بناء أعلي للسلطة، وتظل هذه السلطة عرضة للتغيير مهما بلغت درجة متانتها وقوتها^(١).

٤- مفهوم القوة:

للforce تعريفات عديدة ومتنوعة تتفق وتختلف باتفاق واختلاف المدارس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية، ولكن هناك إطار عام تستظل به شتي تلك التوجهات وهو أننا حينما نشير إلي القوة فإننا نفرق بين القوة التي تمارسها السلطة علي الصعيد الداخلي والقوة التي تمارسها تلك السلطة علي الصعيد الخارجي.

فإذا ما أشرنا إلي القوة علي الصعيد الداخلي فإننا نعني بذلك القوة التي تمتلكها السلطة السياسية في إدارتها لأمر الدولة الداخلية وقدرتها علي إلزام مواطني تلك الدولة والمقيمين علي أرضها باتباع القوانين والقرارات والتوجهات التي تسنها، وقد لا تكون تلك السلطة بالضرورة سلطة واحدة تنفرد بسن التشريعات وتنفيذها ولكنها قد تكون عبارة عن مجموعة من القوي الموجودة في المجتمع، والتي قد لا تكون بالضرورة أيضا متسقة في توجه واحد ولكنها رغم ما بينها من تضاد وتنافر تكون خاضعة في النهاية لمرجعية واحدة، سواء كانت تلك المرجعية دستورا أو قانونا أو عرفا أو نخبة سياسية أو حتي فردا، فالمحك الأساسي في وجود سلطة قوية هو قدرتها علي إلزام الطوعي أو الإكراهي،

(١) د. إسماعيل صبري مقلد - العلاقات السياسية الدولية - المكتبة الأكاديمية - القاهرة

الرشيء أو المرتجل. وهذه القدرة هى التى تمثل الاختلاف بين السلطة القوية والسلطة الضعيفة.

أما على الصعيد الدولى، فإن القوة تعنى قدرة الدولة على مواجهة القوى الأخرى أو الصمود أمامها، وهذه القدرة يشار إليها بالقوة القومية التى تمكن الدولة من التأثير فى سلوك الدول الأخرى بالكيفية التى تخدم أغراضها، والتى قد تكون بدون هذا التأثير دولة كبيرة أو غنية أو عظيمة لكنها ليست قوية. وكمثال على هذا التأثير الذى تمارسه الدول على بعضها والذى يعكس قوتها نذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية كانت الاستراتيجية الأمريكية ترمى إلى إعادة تسليح ألمانيا كعائق فى طريق التوسع السوفيتى فى القارة الأوروبية، ولكن فرنسا التى كانت ترتبط مع الولايات المتحدة بحلف شمال الأطلسى عارضت سياسة إعادة تسليح ألمانيا لأنها كانت تخشى التهديد الألمانى لأمنها القومى أكثر مما كانت تخاف من التهديد السوفيتى، ولذا فقد أبدت اعتراضها على كل المخططات والمشاريع التى قدمت فى هذا الصدد، غير أنه وتحت تأثير الضغط الأمريكى تراجع فرنسا وقبلت بإعادة تسليح ألمانيا رغم كل المخاوف والأخطار المحتملة، ومن هذا المثال يتضح أن الولايات المتحدة أمكنها أن تمارس بفاعلية قوتها على فرنسا التى لم تكن فى وضع يسمح لها بمقاومة هذا التأثير. إلا أن هناك نقطة يجب عدم إغفالها عند التعرض لدور القوة فى علاقة دولة بأخرى وهى ألا نجرد هذا الدور أو نفصله عن طبيعة العلاقة بين أية دولتين، فالعلاقة تحدد فى المقام الأول نوع القوة التى تتم ممارستها، ولتوضيح ذلك نشير إلى نوعية العلاقة بين الولايات

المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة تحالف تستمد أصولها من المشاركة الثقافية واللغوية وغيرها، ومن هنا فإن السبل المفتوحة أمام الدولتين للتأثير المتبادل بينهما تختلف عن السبل المفتوحة بين الولايات المتحدة وروسيا. فلا يمكن تصور - مثلا - أن تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام أساليب القوة التي قد تبدو فعالة مع روسيا في علاقتها مع بريطانيا إذا ما صدر عن الأخيرة تصرف لا ترضي عنه السياسة الأمريكية، وإلا أدي ذلك إلى انهيار أسس علاقة التحالف التي بين الدولتين^(١).

ونخلص من ذلك إلى استنتاج آخر هو أن طبيعة العلاقة الدولية المتبادلة هي التي تحدد بالدرجة الأولى الكيفية التي تستخدم بها قوة الدولة في الدفاع عن مصالحها وأهدافها، أو بصورة أخرى فإنه يجب أن يكون هناك تناسب بين طبيعة هذه العلاقة وطبيعة أساليب القوة المستخدمة في إطارها.

والعكس صحيح فإن التغير في طبيعة القوة التي تربط بين دولتين في علاقتها المتبادلة لا بد وأن يؤثر أيضا في باقي جوانب هذه العلاقة ولنأخذ مثلا على ذلك علاقة الجزائر بفرنسا قبل الاستقلال وبعده، فقبل الاستقلال كانت هذه العلاقة تقوم على تبعية الجزائر المطلقة لفرنسا، ومن ثم كانت الجزائر طرفا مستضعفا تقوم فرنسا بفرض هيمنتها عليها، أى أن فرنسا كانت تلجأ إلى استنزاف موارد الجزائر الطبيعية وإمكانياتها الاقتصادية من أجل

(١) د. إسماعيل علي سعد - نظرية القوة - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٠

ص ١٠٧ وما بعدها.

تحقيق الرفاهية للشعب الفرنسي بفضل اختلال ميزان القوي بين الدولتين، ولكن بعد الاستقلال تغيرت العلاقة تماما بين الدولتين وأصبحت العلاقة تقوم بينهما علي أساس المساواة كدولتين مستقلتين ومن ثم فقد فقدت فرنسا المزايا المادية التي اعتادت أن تحصل عليها في ظل علاقات قوة كانت هي الطرف المسيطر فيها. ونفس المثال يصدق علي علاقات بقية البلدان العربية وغيرها من الدول المستعمرة بالقوي الاستعمارية قبل الاستقلال^(١).

إن القوة تشكل جانبا رئيسا في أى علاقة ولا يمكن عزلها عن كل النواحي المتصلة بهذه العلاقة، فالقوة تتأثر بطبيعة العلاقة وكذلك بكل تغير يطرأ علي أى جانب من جوانبها.

وهناك جانب آخر من جوانب القوة يتصل بفكرة اللواقعية في طبيعة هذه القوة، فقوة الدولة لا تعتمد فقط علي قدرتها علي التأثير في سلوك الدول الأخرى فحسب، ولكن ذلك يرتبط أساسا بكيفية تقييم الدولة لقوتها وتقييم الدول الأخرى لها دون مبالغة في وضع افتراضات غير موضوعية حيث أن المبالغة في تقييم قوة دولة ما لنفسها قد يحدث انعكاسات سلبية مباشرة عليها، ويؤثر بالتالي في نمط سلوكها الدولي، وقد تسبب دولة ما تقدير قوة خصمها فتدخل معه في نزاع غير محمود العواقب.

وهناك مثال واضح علي ذلك، ففي الثلاثينيات من القرن العشرين كانت النظرة السائدة لإيطاليا تحت الحكم الفاشي لموسيليني هي أنها دولة ذات قوة ضخمة وقادرة علي الفتح بأعدائها، مما

(١) د. إسماعيل علي سعد - نظرية القوة - المصدر السابق ص ٣٩ وما بعدها.

جعل مطالب السياسة الخارجية الإيطالية موضع اهتمام واضح في الدبلوماسية الدولية التي سادت في تلك الفترة، إذ أن ذلك الاعتقاد الشائع حول قوة إيطاليا العسكرية آنذاك جعل من أى صدام معها مخاطرة غير مرغوب فيها، ولكن الحرب العالمية الثانية أثبتت أن هذه القوة لم تكن إلا بهرجة إعلامية ودعائية لا تستند إلي واقع ملموس وعادت علي ذلك الحكم بالبور المبين^(١).

وعودة إلي تعريف القوة، فإنه يجدر بنا أن نشير إلي أن وضع تعريف محدد وجامع للقوة علي الصعيدين الداخلي والخارجي للدولة أمر غاية في الصعوبة لتداخل الكثير من العوامل والمفاهيم المتعددة، كالسلطة والنفوذ والاقتصاد والسيطرة وما إلي ذلك من المصطلحات التي يصعب التفريق الكامل بين بعضها البعض. فأين تكمن القوة علي أرض الواقع؟ وكيف يمكن التفريق بين أثر الاقتصاد والسياسة علي القوة؟ وكيف يمكن تحديد العلاقة بينهما؟ وكيف تتداخل العوامل الاقتصادية مع نظيراتها السياسية والأيدولوجيات الرئيسة؟ وكيف تؤثر في بعضها البعض؟ وكيف يتم تقييم التغيرات الاجتماعية العامة التي تحدث في المجتمع؟ ومن هم القادة السياسيون وتكويناتهم؟. كل هذه أسئلة لا يستطيع تعريف واحد أن يجمع أجوبة متقاربة بشأنها، ولكنه قد يكون تعريفا عاما يوضح المفهوم العام للقوة دون الادعاء بأن تعريفا محددًا بعينه يكون بمثابة التعريف الجامع المانع لمفهوم القوة.

(١) د. عبد الحليم الزيات - في سوسيولوجيا السلطة - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية ١٩٩٠ ص ١١٧ وما بعدها.